



وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
والصناعة التقليدية/ الجزائر



المنظمة العربية
للتنمية الصناعية والتعدين

**مسودة مشروع
الميثاق العربي لتطوير
قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المحتويات

- 1- ديباجة الميثاق
- 2- عرض الأسباب
- 3- مسودة مشروع الميثاق

مسودة مشروع

الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سياسة:

يعتبر النظام الاقتصادي القائم على تطويع " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " من أكثر النماذج الاقتصادية شيوعا وانتشارا عبر مختلف دول العالم، بل وأكثرها نجاحا في الوقت الراهن. ولقد ظهرت ملامح هذا النظام خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي في شكل استراتيجيات للتنمية تتلاءم مع ظروف البلدان السائرة في طريق النمو، وتخفف مع هيمنة الشركات الكبرى العابرة للأوطان والقارات التي لا تتسم بالمنافسة وتجنح للاحتكار بلجوءها للتكتلات التي تبقيها في الموقع المحرك للسوق بكافة مظاهرها. وقد دفعت هذه الحالة بالعديد من الدول إلى اعتماد خيارات في مجال التنمية تنسجم مع ظروفها الاقتصادية وبيئتها الاجتماعية وترمي إلى تحقيق طموحاتها في الرقي والتقدم.

وقد أدى ظهور المناهج الجديدة في التسيير والإدارة الاقتصادية وما تترتب عنها من مراجعات في أساليب الإنتاج الصناعي على وجه الخصوص، إلى بروز نوع جديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في نشاط المناولة الصناعية، حيث صارت جزءا من النسيج الصناعي. كما ساهم اقتصاد المعرفة بدوره في تعزيز المكانة المحورية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي شكلت النواة الأولى في كثير من البلدان الناشئة.

وفي الوقت الحاضر، أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما وحيويا في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. لأنها أصبحت تشكل كل مدخل هاما لحل مشكلات البطالة، وعاملا حاسما في زيادة الدخل القومي، ومصدرا مغزيا للمجمعات الصناعية الكبرى، ومخبرا للتطبيقات التكنولوجية بالغة الدقة، وفضاءا للابتكارات بأشكالها المتنوعة. كما أنها الأكثر إغراءا للقطاع الخاص (المبادرة الخاصة)، وبالتالي فهي بمثابة البوتقة التي تنصهر فيها عبقرية الشعوب.

ومن هنا كان اهتمام جميع دول العالم بهذا القطاع الحيوي خاصة البلدان الصناعية، حيث قدرت الدراسات في الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال بأن عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة يفوق (20) مليون منشأة تمثل نسبة 98.8 % من الهيكل الصناعي الكلي وتشغل حوالي 67% من العمالة وتساهم بنحو 65 % من حجم التجارة الأوروبية.

ونظرا للأهمية التي تمثلها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الصناعي العربي ووزنها ضمن الهيكل الصناعي الكلي الذي يفوق 90% حيث تشكل 30% من العمالة وتساهم بحوالي 30% من الناتج الوطني الخام، فقد أصبحت الدول العربية تهتم بزيادة الاهتمام بها. وهذه المؤسسات باعتبارها مدخلا أساسيا لتنمية قطاع الصناعات التحويلية. ورغم ذلك، فإن

دور هذا القطاع في المنطقة العربية بصـفة عامـة مـا زال دون الطمـوح ويواجه مجموعة مـن الصعوبات والقصور في مختلف المجالات التنظيمية والفنية والمالية والتسويقية وغيرها. وبجانب ذلك، فقد تعددت تعريفات ومفاهيم المؤسسات الصـغيرة والمتوسـطة بـين الدول العربية بسبب تنوع إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية حيث يتأثر "مصدـطـلح" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخيارات الاقتصادية الكبرى لكل بلد وتجاربـه المتراكمة، ودرجة تصنيعه وطبيعـة مكونات وعناصر إنتاجـه الصـناعي، ونوعـية الصـناعات الحرفية التقليدية التي كانت قائمة قبل ظهور الأنشـطة الصـناعية الحديثة القائمة على المعرفة وارتباطاتها المعقدة مع قطاع الخدمات، وكذلك الكثافة السكانية ومدى توفر اليد العاملة ومستوى مؤهلاتها والسقف العام للأجور، بالإضافة إلى مختلف جوانب محيط المؤسسة التي لها الأثر الملموس في تحديد ملامح وطبيعـة المؤسسات القائمة فيها. كما أدى التعدد في دلالات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى كثرة تعاريفها وكذلك معـايير تصـنيفها التي تختلف من بلد إلى بلد.

ومن هذا المنظور يمكن حصر أهم المعايير التي يصنف على أساسها هذا النمط من المؤسسات كما يلي:

- 1- معيار عدد العمالة
 - 2- معيار حجم رأس المال
 - 3- معيار حجم المبيعات (رقم الأعمال)
 - 4- طبيعة النشاط (صناعي، زراعي، تجاري، خدماتي)
 - 5- الطبيعة القانونية للمؤسسة
 - 6- إيرادات المؤسسة وأرباحها
 - 7- معيار نوعية التكنولوجيا المستعملة
- إن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بشكل عام وبدرجات قد تختلف من بلد إلى آخر تتميز بخصائص تؤهلها للعب دور الفاعلة في ظل سرعة المتغيرات التي تطرأ على المشهد الاقتصادي للدول العربية، وبالتالي فإن الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد عملية مجدية نظرا للعوامل الآتية:

- لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة في كثير من الحالات.
- تجذب المستثمرين وتحفزهم على توظيف أموالهم، بحثا عن الربح السريع.
- قدرتها على التحكم في تسيير الموارد البشرية والمادية من جهة، وتعد وسيلة ناجعة لتدعيم تكوين طبقة من رجال الأعمال متشبعين بالثقافة المقاولية من جهة أخرى.
- سرعة تكيفها وتفاعلها الإيجابي مع تحولات وتقلبات السوق.
- تحافظ على مناصب الشغل أثناء الأزمات.

- مرونة كبيرة في الانتقال من نشاط الى آخر دون الحاجة الى استثمارات ضخمة.
- لا تتطلب مساحات كبيرة من العقار المخصص للنشاط الاقتصادي، لاسيما الصناعي منه.
- قدرة بعض فروعها على التغلغل في المناطق الريفية والمدن الصغيرة الذي من شأنه تحقيق التوازن بين الأقاليم.
- السيطرة الشبه الكلية للقطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم.
- سرعة تكيفها مع حاجيات المستهلك دائمة التغيير.
- قدرتها الكبيرة على الابداع بوسائل بسيطة.

ولكن، رغم المزايا التي توفرها اقتصاديات الأوطان العربية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الملائم والمشجع على تزايد المبادأة الخاصة وانتشار ثقافة المقاولات على أوسع نطاق، إلا أن مفهوم " المؤسسة الصغيرة والمتوسطة " في العديد من الدول العربية لازال يشوبه بعض الغموض لأسباب يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1. نشأة المؤسسة الاقتصادية الخاصة في بيئة اقتصادية قطرية يغلب عليها القطاع العمومي.
2. ضعف آليات الدعم لهذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. طغيان الاعتبارات الاجتماعية على كثير من التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية الرامية الى تأطير عملية تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. تنوع المنظومات الاقتصادية في الدول العربية وصعوبة التخليص من آثارها بسبب التراكمات.
5. اختلاف قدرات التمويل وآلياته من بلد الى آخر، وكذلك مستوى التراكم المعرفي والتكنولوجي.

وفي ظل الأزمة المالية الحالية وانكمش الاقتصاد العالمي بشكل عام، فقد تفاقمت صعوبات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية نتيجة تراجع الطلب الداخلي والخارجي على المنتجات من ناحية وزيادة المنافسة وصعوبة الولوج للتمويل الميسر والمعونات الفنية من ناحية أخرى. وهو ما يتطلب تكثيف الجهد والرامية لحماية مصالح الشعوب العربية وضمان اندماج اقتصادياتها من خلال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي من شأنه تحقيق الرفاهية المطلوبة والتقدم المنشود في ظل التوازنات التي يتميز بها العالم في سياقه التاريخي الحالي.

عرض الأسباب

هناك توافق كامل في جميع دول العالم على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر تاريخ البشرية وعلى دورها المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن، على الرغم من الاهتمامات المتواضعة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي، إلا أن الصورة الإجمالية لواقع هذه المؤسسات توضح بعض ملامح الاهتمام الجدى بها على أعلى المستويات، حيث ورد في إعلان الكويت الصادر عن مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بدولة الكويت يومي 19 و20 يناير 2009 اتفاق القادة العرب على ضرورة توفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بما يسهم في مواجهة التحديات الاجتماعية. كما أشار برنامج العمل الصادر عن القمة إلى ضرورة العمل على تمكين المنشآت المتوسطة والصغيرة من استيعاب التقدم التقني، وتوفير مصادر التمويل اللازم لها. وخلال القمة، توجه صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بمبادرة تنموية تهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم مثل هذه المشاريع بـ رأس مال قدره ملياري دولار، تساهم فيه دولة الكويت بمبلغ خمسمائة مليون دولار من رأس مالها لتفعيل انطلاقة هذه المبادرة التنموية، وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص والأعمال الصغيرة والمتوسطة من القيام بدورها في شبكة التنمية الاقتصادية العربية.

وبجانب ذلك، فقد اهتمت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بعقد العديد من الملتقيات العربية حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكان آخرها عقد الملتقى العربي الرابع في صنعاء بالجمهورية اليمنية خلال يومي 25 و 26 نوفمبر 2007، حيث رحب المشاركون في الملتقى بمبادرة معالي الدكتور مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في الجمهورية الجزائرية حول إعداد اتفاقية عربية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضرورة إيجاد آلية فاعلة لتعزيز التعاون العربي المشترك في هذا المجال"، كما أوصى الملتقى بتكليف الوزارة بإعداد مسودة الاتفاقية وتعميمها على الدول العربية والتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بشأن عرضها على الدول العربية للتوقيع عليها. وتنفيذا لهذه التوصية، تم إعداد مسودة "الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الذي سيتم مناقشته خلال الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة المقرر عقده في الجزائر خلال الفترة 14-15 مارس 2010، وذلك تمهيدا لعرضه على التوقيع من طرف الجهات الفاعلة في هذه المجال.

يعتبر "الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" من هذا المنظور إطارا ملائما لترقية نشاطات القطاع وإدماجه في منظومة التعاون والتكامل الذي سلكته المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين التي وضعت "إشكالية تطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة" في صلب انشغالها لكونها البديل الحقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة في الوطن العربي.

إن هذه المبادرة تعد كذلك مدخلا لتقوية الشراكة المتعددة الأشكال بين مختلف الأقطار العربية وتسمح بنقل الخبرات والتجارب العربية الناجحة في هذا المجال.

تتضمن مسودة مشروع هذا الميثاق مجموعة من القواعد، غايتها تحقيق ما يلي:

- 1- السعي لتوحيد مصطلح " المؤسسة الصغيرة والمتوسطة " عربيا.
- 2- وضع استراتيجية عربية لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ في الاعتبار العناصر التالية على الأول:

أ- مرجعية التجارب العربية الناجحة.

ب- توحيد مفهوم مكونات محيط المؤسسة.

ت- حصر التحديات التي تواجه المؤسسة في الدول العربية.

ث- تحديد الخطوات العملية لتسهيل عملية الاندماج.

ج- انتقاء الآليات الملائمة والكفيلة بتسريع عملية التكامل.

كما أن اعتماد هذا الميثاق والشروع في تنفيذه سيسمح للدول العربية بتعزيز التعااضد فيما بينها ويمنحها مزايا تنافسية في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية. لأن انفتاح الدول العربية على بعض البعض في ظل سياق دولي بالغ التعقيد تتضافر فيه مصالح القوى الاقتصادية الكبرى التي تسعى إلى إبقاء منطقتنا العربية مجرد أسواق لتصريف وبيع منتجاتها. وهذا الانفتاح هو الطريق الأنسب رغم العوائق والمطبات التي قد تعترضه في كل مرحلة من مراحل تجسيده.

لقد عبر الخبراء العرب في أكثر من مناسبة على ضرورة الإسراع في تنسيق جهود التنمية الاقتصادية العربية بجوانبها المختلفة نظرا للشروط الملائمة التي يتوفر عليها العالم العربي والتي تتمثل على وجه الخصوص في :

- وفرة رؤوس الأموال بالقدر الكافي.
- وجود موارد طبيعية غير مستغلة بالقدر اللازم.
- توفر الكفاءات البشرية في جميع الميادين مع يد عاملة مؤهلة.
- وجود سوق عربية قادرة على استيعاب السلع والخدمات التي تنتج داخل الفضاء العربي.

إن توفر إرادة تعزيز التعاون الاقتصادي العربي لاسيما في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الضامن الأكيد لنجاح هذا المسعى الرامي إلى وضع لبنة جديدة في مسار بناء صرح التكامل العربي بدافع المصلحة المشتركة والمصير المشترك، لقد بينت التجارب المنفردة للدول العربية في ميدان تنمية القطاع، محدودية النتائج المتحصل عليها لسبب أو لآخر، ومن ثمّة أصبح من الضروري وضع خارطة طريق مشتركة تحقق كأولوية عاجلة الغايات الآتية:

1. توحيد المفردات والمصطلحات ذات الصلة بتعريف " المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، طبيعتها القانونية وميادين نشاطها".

2. توحيد خطوات وشروط إنشاء المؤسسة وآليات مرافقتها لضمان ديمومتها.
 3. تكييف المنظومة التشريعية ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية في الدول العربية مع مقتضيات العصر ومتطلباته المختلفة.
 4. السعي الى توحيد صيغ التمويل والضمان الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عربيا.
 5. تحديد الجهة المسؤولة المكلفة قطريا بدعم ومرافقة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
 6. وضع بنك معطيات (معلومات) حول فرص المقاوله والاستثمار عربيا.
 7. وضع استراتيجيات مشتركة لتأمين الموارد البشرية وتحسين كفاءتها.
 8. إنشاء هيئة عربية للمانحين تتكفل بتعبئة رؤوس الأموال الموجهة لـ امللي مشـ اربع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتوفر على درجة عالية من الابتكار.
 9. إنشاء هيئة عربية لتأمين البحوث التطبيقية وتعزيز الروابط بين المؤسسة الصـ غيرة والمتوسـ طة ومحيطها العلمي والتكنولوجي.
 10. إنشاء الجائزة العربية للابتكار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تلكم هي أهم الأهداف التي يسعى الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات الصـ غيرة والمتوسـ طة الى تحقيقها وصولا الى تحسين مستوى التشغيل وتخفيض معدلات البطالة التي لا زالت تشـ كل تحـ ديا كبيرا في العديد من الدول العربية. كما سيؤدي المجهود العربي المشترك، على المدى البعيد الى القضاء على مظاهر الفقر وإحداث القفزة النوعية والطفرة التاريخية التي لطالما تمنيتها الشعوب العربية.

مسودة مشروع الميثاق العربي لتطوير **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

إن الوزراء (أو ممثلي حكومات البلدان الأعضاء في الجامعة العربية - المجتمع - ون في

..... بتاريخ

وعيا منهم بدور ومكانة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما فيما يتعلق بإنشاء الثروة ومناصب العمل، والتنمية الإقليمية والمحلية والم - دن الص - غيرة وتشبي - ت الس - كان ومحاربة الفقر وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

يعترف - ون:

- إن ترقية الروح المفاولية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد من العوامل المهمة لهيكله الاقتصادية المعاصرة وكذلك محاربة الفقر.

- إن تأثيرات العولمة وحركية التقدم التكنولوجي والابتكار قد ساهمتا في ظهور فرص جديدة وتحديات جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن ترتبت عنهما صعوبة استيعاب واقتناء تقنياتها بسبب كلفتها العالية.

- إن الوطن العربي كتلة جغرافيا واحدة تتوفر على موارد بشرية ومادية هائلة يتعين حسن تدبيرها واستغلالها خدمة لمصالح الشعوب العربية.

وتطبيقا لتوصيات الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة المنعقد بصنعاء يوم:

25 و 26 نوفمبر 2007 وبمشاركة عربية كاملة تقدمت ثلاثة عشر دولة بأوراق عمل وحضور مكثف للخبراء والمهتمين بموضوع تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي.

يقررون بالاشترارك معا:

المبادرة ب " الميثاق العربي لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الذي يأتي تنفيذا لتوصيات الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي أشرفت عليه المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين كما يعتبر تنميته للجهود العربية في تحقيق التكامل والانسجام وض - رورة اقتصادية أملتها متطلبات الميثاق العربي والدولي التي تستلزم التكاتف والتعاقد لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة من شأن هذا الإتفاق الذي تقوم المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بتفعيله أن يساهم في:

أولا: في مجال توحيد تعريف " مصطلح" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عربيا:

ينجز هذا الهدف من خلال:

- تكييف التشريعات المؤطرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- توحيد معايير تصنيفها.

ثاني-أ: في مجال توحيد منهجية " التمويل " الموجه لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- إنشاء مؤسسات توحيد منهجية " التمويل " الموجه لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل دولة إن أمكن وحسب ظروف كل بلد.
- العمل على توحيد المقاربة المتعلقة بتقديم قروض الاستثمار لصالح مشاريع القطاع.
- تكثيف إنشاء مؤسسات " ضمان القروض " على غرار ما هو جاري به العمل دوليا مع توحيد منهجية عملها.

ثالث-أ: في مجال المعلومة الاقتصادية ذات الصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- الإسراع في إنشاء " البنك العربي للمعلومات الاقتصادية " حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضمن كأولوية مائلي:
 - (1) المدونة العربية لفروع النشاط.
 - (2) تعداد المؤسسات قطريا وعربيا.
 - (3) مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الكلي العربي لاسيما فيما يتعلق بـ :
 - التشغيل - يل: ما توفره من فرص العمالة
 - القيمة المضافة
 - التصدير خارج المحروقات
 - (4) حصيلة تقييم مستوى التكامل العربي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - (5) فرص الاستثمار المتوفرة والمتاحة قطريا وعربيا.
 - (6) أقطاب الامتياز التي تتوفر على مزايا تنافسية عالمية.

رابع-أ: بخصوص انفتاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على محيطها العلمي والتكنولوجي:

- تنظيم تظاهرات ولقاءات توعوية ترمي الى نشر ثقافة المفاولة على أوسع نطاق لاسيما في أوساط الخريجين الجامعيين.
- العمل على إدماج " ثقافة الأعمال " ضمن المقررات الدراسية الجامعية ومراكز التدريب المهني.
- فتح تخصصات في قطاع التعليم العالي ذات صلة بتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء " الجائزة العربية للابتكار " في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم سنويا بالتناوب في كل الدول العربية.

خامساً: بخصوص تطوير الشراكة داخل الفضاء العربي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- إنشاء بورصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع الشراكة العربية توضع تحت إشراف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
- تشجيع تبادل التجارب الناجحة في مجال الشراكة وتكييف التشريعات القطرية لتتلاءم مع التعقيدات التي تعرفها حركة رؤوس الأموال.
- توحيد المعايير والمواصفات ذات العلاقة بمفهوم الجودة.
- ضمان تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية لتمكينها من الانتشار عربياً وولوجها الأسواق الدولية.
- تعيين هيئات مشابهة مكلفة بمرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير شروط إنشاء اتحاد عربي لمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية ذات صلة بالقطاع، قصد خلق فضاء للتشاور.

يفدمون التوصيات الآتية:

- 1- ضرورة الشروع في إيجاد إطار تشريعي ينظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع العمل على توحيد جهات الإشراف على هذا القطاع وتبسيط الإجراءات لاسيما في مرحلة الإنشاء والأخذ بنظام النافذة الموحدة.
- 2- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة.
- 3- أهمية إنشاء نقاط اتصال دائمة في البلدان العربية تتولى مهمة متابعة تنفيذ ما يتفق عليه عربيًا بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
- 4- البحث عن آليات تمويل (رصد التمويلات) عربية أكثر ملائمة لتلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل الإنشاء والتشغيل والتوسع.
- 5- تخصيص كل دولة اعتمادات مالية سنوية لتشجيع ودعم أحسن الابتكارات خصوصاً بين الخريجين الجامعيين.
- 6- ضرورة إقامة هيئة ربط بين الدول العربية لدعم الابتكار.
- 7- ضرورة تنظيم ملتقيات عربية ودولية متخصصة تشرف عليها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين تناقش وتعالج مواضيع محددّة مثل: التمويل، التسويق، التدريب، التأهيل والابتكار... الخ.

ويتفقون على:

- تعميق التشاور بين الأطراف الموقعة على " الميثاق العربي لتطويع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، والشروع في تجسيد الأهداف العامة التي تضمناها بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين من خلال تنصيب آلية متابعة وتقييم تضطلع بمهام تقديم الإرشادات

والاقتراحات لتحسين ومراجعة السياسات والبرامج الموجهة لتطوير المؤسسات الصغرية والمتوسطة، كما يسهر على متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تضمنها الميثاق.

- قيام الآلية المشار إليها أعلاه، وفي إطار القواعد العامة للميثاق بـ اقتراح تكييف السياسات والخيارات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتماشى مع ظروف كل بلد وأولوياته.
- تكليف هذه الآلية كذلك بمجرد كل الدراسات والبحوث حول المؤسسات الصغرية والمتوسطة التي قامت بها الجامعات والهيئات العربية والدولية المتخصصة، والسهر على متابعة التبـادل المتعدد الأطراف قصد تمكين الدول العربية من الاستفادة من التجارب الناجحة وتعزيز التعاون والشراكة بينها.

سيؤدي تطبيق هذا الميثاق الى تعزيز الشراكة العربية – العربية في كل المجالات، من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كأساس للسوق العربية المشتركة. كما أن توحيد المنظومة الجبائية وشبه الجبائية وإلغاء الازدواجية الضريبية وغيرها من الرسوم الجمركية بالنسبة للسلع ذات المنشأ، مع تطوير التجارة الالكترونية البينية التي تعد سمة من سمات العصر.

إن وضع حيز التنفيذ أحكام هذا الميثاق بعد المصادقة عليه، سيجعل من نسج المؤسسات الصغرية والمتوسطة في الدول العربية أكثر تنافسية وأكثر ديناميكية لما له من قدرات كبيرة في مجالات: التشغيل، الابتكار والاندماج الاقتصادي العربي.